

المصطلح المعجمي المتخصص في المعجمات العربية الحديثة المصطلحات النحوية والصرفية أنموذجا

THE LEXICOGRAPHICAL TERM SPECIALIZED IN MODERN ARABIC DICTIONARIES,
GRAMMATICAL AND MORPHOLOGICAL TERMS A MODEL

د. زهرة طاهر جبار

جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة(الجزائر)

zahradjebbar1982@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/15

تاريخ القبول: 2023/02/25

تاريخ الإيداع: 2022/12/03

الملخص باللغة العربية:

تعرض معظم المعجمات العربية الحديثة في مقدماتها ملخصا عن قواعد اللغة العربية وصرفها، وبعض المسائل الكتابية ولا سيما مسائل كتابة الهمزة، كما تستفتح معظم هذه المعجمات في كل باب بوجوه إعراباته وتصريفاته، ولا سيما في أحرف الزيادة ومعاني هذه الأدوات والحروف على غرار المعجمات العربية القديمة، كما يبدأ معظمها المادة بالأفعال والأسماء، وبالمجردات فالمزيدات، وسيقف هذا البحث عن عرض بعض ظواهر معالجة النواحي الصرفية والنحوية في بعض هذه المعجمات.

الكلمات المفتاحية: المعجم؛ المصطلح المتخصص؛ المعجم العربي الحديث؛ المصطلحات النحوية؛ المصطلحات الصرفية.

الملخص باللغة الإنجليزية:

ABSTRACT :

Most of the modern Arabic dictionaries present in their introductions a summary of the rules of the Arabic language and its morphology, and some written issues, especially issues of writing the hamza. As most of them begin the article with verbs and nouns, and with abstracts, then this research will stop at presenting some phenomena of dealing with the morphological and grammatical aspects in some of these dictionaries.

Keywords: Lexicon; specialized term; modern Arabic lexicon; grammatical terms; morphological terms.

مقدمة:

يهتم علم الصرف بدراسة بنية الكلمة في ضوء ما يطلق عليه المورفيم الذي يعد أصغر وحدة صوتية ذات معنى، إلا أن تحليل الكلمات إلى المورفيمات يواجه صعوبات، مثل جمع الأسماء الشاذة، كما أن بعض المورفيمات لها صيغ صوتية عدة، وذلك بالنظر للسياق الذي تقع فيه، والمقصود بالسياق هذا التأثير والتأثر الصوتي الذي ينتج عن اتصال المورفيم بكلمة من الكلمات، ويطلق على الصيغ المختلفة النطق اسم (ألومورف) أي أنه التنوع الصوتي للوحدة المورفيمية. أما التنظيم فيهتم بدراسة تركيب الجملة وطريقة

بنائها، وعناصرها النحوية، ويحدد علم النحو الجملة بأنها التعبير التام عن فكرة واحدة، غير أن بعض الدراسات الحديثة ترفض مثل هذا التحديد، لأنه من الصعوبة بمكان بيان المقصود بتلك الأفكار التي يمكن أن تكون كل واحدة منها جملة.

إن فكرة المورفيم هي فكرة توزيعية قائمة على تحديد العناصر اللغوية طبقا لوظائفها النحوية والصرفية والدلالية، وعموما عدّ التوزيعيون (الوضع) هو الذي يحدد المعنى ويعرفه، من هنا يبدو لنا علم الدلالة مرفوض من حيث كونه أداة تواصلية لمعرفة بنى اللغة أولا وطريقة تحليلها ثانيا، فيتبين أن المعاني ليست هي المرفوضة هنا أو المنكرة، بل إمكانية بناء التحليل على أساس معنوي وحسب، ذلك أن المعنى لا يتسرب في عملية التحليل ولا يتدخل إلا بوصفه تقنية نتعرف من خلالها للبيانات المتتالية¹.

على الرغم من تداخل العناصر الصرفية والنحوية والدلالية وتقاطعها وتكاملها عند معظم المدارس الحديثة اللغوية، إلا أنه سوف يفرد هذا البحث لكل من الصرف والنحو في قسمين مستقلين، ذلك أن معظم الدراسات والانتقادات المعجمية الحديثة لا تزال تفصل بين هذين العلمين قدوة بالقدماء إلى جانب الرغبة في تخصيص هذين القسمين وتفصيلهما في أقسام مستقلة.

المعلومات الصرفية ودورها في إغناء المعجم العربي على ضوء النظرية التاريخية: كان للمستوى الصرفي أكبر الأثر في تطوير اللغة العربية وتنميتها في إغناء المعجم العربي، "ويكون الفضل الأكبر الأثر في ذلك إلى النظرية التاريخية التي خلقت (علم الصرف التاريخي) الذي كان يعنى بدراسة صرف لغة ما عبر مراحل الزمن المختلفة، مما جعل هذا الجانب من أكثر الوسائل في تنمية اللغة وفي إثراء المعجم، ولا سيما في (التوسع الصرفي) الذي كان يعني باشتقاق كلمة جديدة بإضافة زائدة واحدة أو أكثر قياسا على كلمات موجودة في اللغة نفسها"².

لقد هاجم بعض الدارسين المحدثين من خلال الاتجاه التاريخي دراسات اللغويين العرب، فثمة من انتقد تمسك القدماء والمحدثين بأن اللغة العربية اشتقاقية، وأنه لا بد من وضع الألفاظ في هذه الحروف الأخيرة في عبارة (سألتمونها). لقد تبين أن البحث المقارن بين اللغات السامية تهزأ من هذا الحصر، وأنه من الممكن زيادة غيرها من الحروف، مستدلا بذلك على موقف ابن فارس من القدماء، حيث أشار إلى أن الألفاظ العربية الخماسية ألفت بطرق ثلاث هي: النحت، وزيادة الحروف، والوضع، وعليه دعا إلى ضرورة إلحاق (اصطبر) و(إزدجر) إلى الموازين الصرفية (افطعل) و(افدعل) وليس إلى صيغة (افتعل)³.

وقد انتقد آخر ضمن هذا المنهج التاريخي تعليقات القدماء لأبنية بعض الأفعال مثل: ازدحم، ادعى، اذكر بأنها كلها من بناء (افتعل) وأن الإبدال تم بسبب قانون المماثلة في طبيعة الصوت.

كما انتقد تعليل القدماء لبعض الأبنية تعليلات عبثية وافتعالية كتعليلهم لمبيع، مدين، ورأى أنه قد فاتهم أن ينظروا إلى هذه الأبنية على أنها مواد تاريخية وأن هذا الأمر يتصل باللغات خاصة أي اللهجات⁴. لقد حاول مجمع اللغة العربية بالقاهرة تطوير اللغة العربية وتنمية ثروتها، ليفي بمطالب العصر، فأصدر في سبيل ذلك قرارات عدة من مختلف المستويات اللغوية: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وكان موقفه في المجال الصرفي إقراره إكمال المادة اللغوية إذا لم يرد بعض مشتقاتها في المعجمات القديمة.

مادام يجري على سنن العربية وقواعدها الأصلية: أن العلماء العرب قد توصلوا إلى وضع مقاييس معتمدة على ملاحظاتهم التتبعية لمأثور الكلام، فكانوا يتخرجون في استعمال هذه المقاييس على مداها الطليق مالم يسعف النص اللغوي المأثور.

لقد تحفظ المجمع في جوار القياس على ما لم يقسه العرب من الاستعمالات المحدثه واشترط أن يرجع إليه في تخريجها، ومن ثم إقرار استعماله وتسجيلها في معاجمه، وقد أراد بذلك أن يحدد ضوابط الوضع حتى لا يحدث المحدثون فوضى فيه⁵.

وكان لقرار المجمع في القياس ما سمع وما لم يسمع من العرب مصدر تحفظ وإنكار من وجهات النظر المتأثرة بالمنهج الوصفي، حيث رأوا أنه ليس من الضرورة أن يستعمل من جذر أو مادة كل ما يؤخذ منه من مشتقات لأنّ مرد الأمر دائما هو الحاجة والاستعمال⁶.

ورأوا أنّ النظرة المعيارية المعجمية الكلاسيكية العربية وغيرها ترى المعجم بأنه يمثل اللغة ويحويها وبالتالي فهو النظام اللغوي، وعلى هذا الأساس اتخذوا المعجم مرجعا مطلقا وتشددوا في معايير وشيئونه على فصاحة تعتمد (النحوية والاستعمالية)، وتدعوا إلى التمييز بين المعجم وكلماته، والنظام اللغوي العربي، وان كلمات المعجم العربي ليست جزءا من النظام اللغوي لأنها صور فردية وليست جزءا من الكلام⁷.

اقتراحات لتحديث المعلومات الصرفية في المعجم: خرجت اقتراحات عدة دعت إلى ضرورة إيضاح المعجم لمعلومات صرفية، لابد منها، من ذلك اقتراحات بضرورة إتباع تصنيفات تقوم على الهيئة والوظيفة، من هذه الاقتراحات، دعوة بعضهم إلى ضرورة تحديد جذر الكلمة، وتحديد نوع الفعل لازم أم متعد لمفعول أو مفعولين⁸. وكذلك إلى ضرورة الإشارة إلى الأوزان الصرفية من اسم فاعل، واسم مفعول، والمصادر، واسم المرة، والهيئة، والزمان والمكان، والتفضيل، وغيرها⁹. فدعوا إلى ضرورة إيضاح الصيغ الصرفية؛ لأن هناك صيغا صرفية محايدة مثل: (فاعل) لصيغة الفاعل والأمر من فاعل، وكذلك (فَعَّلَ) للصفة المشبهة والمصدر، و(فعليل) لصيغة المبالغة ولعنى المفعول، و(أفعل) للماضي والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، فاقترحوا أن

تعطى الكلمة من طرق الشرح ما يوضح معناها الصرفي، فمثلا يعرف (الشريف) الفاضل من الشرف، فنعلم أن المقصود من هذا صفة¹⁰.

وهكذا لاحظوا أنه ليس بين كلمات المعجم أية علاقة عضوية، وقد يكون بين كل طائفة من هذه الكلمات علاقة اشتقاقية، كاشتراكها في أصول المادة، ولكنها قد تختلف في علاقات أخرى، فالاسم يختلف عن الفعل عن الظرف عن الضمير، فالمعجم تنتقي فيه سمة العلاقات العضوية، والقيم الأخلاقية ولا يمكن لمحتوياته أن تقع في جدول يمثل فيه هذه العلاقات كما في أنظمة الصوت والصرف والنحو، فلا يكون إذا نظاما، وإن المعجم يحكم طابعه والغاية منه، ليس إلا قائمة من الكلمات تسمي تجارب المجتمع¹¹.

كما خرجت اقتراحات عدة متأثرة بالبنوية دعت إلى ضرورة أن يخص المعجم للاستثناءات والشواذ، فاقترح بعضهم أن الزيادات المطردة في صيغها وفي معانيها ينبغي أن ينبه إليها في مقدمة المعجم، أما الشواذ فيؤتى بها في موضعها بحسب حروفها. ومن ذلك أيضا، اقتراحهم فيما يخص الإشارة إلى التذكير والتأنيث، بأن يكتفي بالإشارة إلى الشواذ منها أي التي تخالف القواعد المتفق عليها مثل الكلمات المؤنثة التي لا تنتهي بالتاء التأنيث أو العكس، أو المؤنث، أو المؤنثات المجازية، حيث تبرز أهمية ذلك في المعجمات الثنائية خاصة¹². ويتم ذلك بأن تتضمن مقدمة المعجم "فهرس النحو" يجمع القواعد والاستثناءات والشواذ الأساسية، فمثلا يذكر قاعدة التأنيث بأن المؤنث هو كل اسم ينتهي بالتاء المربوطة، فلا يضع مصنف المعجم الحرف الذي يرمز إلى المؤنث إلا فيما شذ عن ذلك، مثل دار (ث)، وطلحة (ذ)¹³. وإذا كانت الكلمة نعتا ينبغي على المعجم أن يبين صيغة المقارنة إن لم تكن قياسية والمؤنث منها¹⁴. كما دعوا من خلال هذه البنيوية، تعريف المورفيمات، سواء كانت منفصلة، مثل (كتاب)، أم متصلة، مثل الهاء في (كتابه)، فاقترحوا بأن يفرد لضمير الغائب (هـ) مدخل خاص، تشرح فيه هذه المادة جميع التغيرات الصوتية والصرفية والنحوية والكتابية التي تطرأ على هذا المورفيم من جراء اتصاله بغيره من المورفيمات ذات المواقع النحوية المختلفة في الجملة، وبعد ذلك يورد معانيها المختلفة¹⁵.

كما دعا بعضهم إلى إتباع سياسة موحدة وثابتة لتبيان الاختلافات في الدلالات: نوع الكلمة (اسم، فعل، حرف جر، ضمير) وما هي أقسام الكلام.

أ-نوع الاسم (جامد أم مجرد، معدود أو غير معدود، مفرد أو جمع أو جمعي).

ب-نوع الفعل (لازم أم متعد...)¹⁶.

وهناك من رأى أن المعنى الوظيفي نحوي صرفي، والمعنى المعجمي عرفي اجتماعي إلى حد ما، ذلك أن الصفة الاجتماعية لا تتم إلا في المعنى الدلالي، الذي يكشف عن تحليل الحدث الكلامي¹⁷. وجاء هذا الرأي

مستأثرا بنظرية "فيرث" الاجتماعية، فوظيفة الدلالة الصرفية في هذه النظرية تعني وجود ارتباط بين الصيغة اللغوية والدلالة، يتضح هذا من دلالة وزن "فاعل" في العربية على من قام بالفعل، وكل أوزان المشتقات في العربية لها ارتباطات الدلالية، وكذلك المصادر لها أوزانها. وكثير منها لها ارتباطات دلالية، مثل: فُعال للمرض، وفِعال للحرفة، وفعلان للحركة¹⁸.

كما حاولت المدرسة التحليلية التوليدية إيراد المعلومات الصرفية وإيجازها في المعجم، وفق مسلك مغاير، إذ أصبح البعد التفسيري للبنية المعجمية المثلى يركز على سهولة الاكتساب والفهم والإنتاج، لذلك فضل أتباع هذه المدرسة المعجم الذي يتضمن أقل قدر من المعلومات، وذلك عن طريق رصد العلائق والاطرادات والتعميمات التي تربط المداخل¹⁹. من ذلك مثلا أن تشمل مقدمة المعجم على عرض منظم لقواعد الاشتقاق وبناء المفردات، وذلك لتقليص الحاجة إلى تكرار المعلومات الصرفية في صلبه²⁰. من ذلك يورد المعجم الجذر (كتب) ومعناه، ويدرج تحته الأفعال المشتقة منه دون إعطاء معانيها، آمين أن يستطيع القارئ تخمينها بنفسه²¹ معتمدين في ذلك أن المعجم ذاكرة منظمة، بخلاف البنيوية التي رأت أن المعجم مخصص للشواذ. إلا أنه يؤخذ على هذا المنهج الذي اتبعته المدرسة التوليدية أنه قد يناسب المعجمات الأحادية، والموجهة إلى المستويات المتقدمة من التعليم، لكنه لا يناسب المعجم المتخصص لغير الناطقين باللغة العربية، والمستويات الدنيا من التعليم. وقد أشار هذا البحث إلى صعوبات تطبيق هذه النظرية في المعجم، ولا سيما في الصيغ التي تحمل أكثر دلالة، وكذلك حالة القواعد الشاذة²².

وكان لندوة الرباط (1981) توصيات في هذا المجال متأثرة بهذه المناهج الحديثة هي:

يجب أن يشتمل كل مدخل على المعلومات النحوية والصرفية الآتية:

1- النص في كل فعل ثلاثي على ضبط عينه في الماضي والمضارع.

2- النص على نوع الفعل من حيث التعدي بنفسه والتعدي بحرف الجر، واللازم وفي حالة التعدي ينص على نوع المفعول (عاقِل - غير عاقِل).

3- يجب التمييز في المدخل بين اسم الفاعل الدال على الحدث أو الثبوت أو الاسمية (مثل: دافع: دافع الضريبة، قوة دافعة، ما الدافع لكذا؟)²³.

معالجة المعلومات الصرفية في المعجمات الحديثة: يعتبر معجم "المنجد" أول معجم عربي ضمّن مقدمته نبذة عن القواعد النحوية والصرفية في اللغة العربية، وذلك أسوة بالمعجمات الغربية. يلاحظ من الناحية الصرفية في هذا المعجم أنه استخدم رموزا بلغت (30) رمزا، ثمانية منها للصرف، والبقية لميادين

المصطلحات التخصصية، والمهنية، فاستخدم الرموز الصرفية للتمييز بين اسم الفاعل، واسم المفعول، والجمع، وجمع الجمع، والمصدر، والمؤنث، والمثنى، والمفعول به، ورموزا لضبط عين المضارع، أما في المقدمة فقد تحدث عن مزيادات الأفعال، وعن الأسماء المشتقة من لفظ الفعل، وهي: المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، واسما الزمان والمكان، وسائر المشتقات.

أما "الرائد" فيلاحظ أنه أقحم أعدادا كبيرة من الاشتقاقات والصيغ المخترعة والأوزان والمعاني الغريبة المصطنعة، التي نتجت عن تطويع بعض الألفاظ تطويعا خارقا للذوق، أو خارجا عن المقاييس والنظم الصرفية المألوفة أحيانا. وقد مرّ بعض هذه الأمثلة من الاشتقاقات عند عرض الأمثلة العامة فيه²⁴.

كما زُود "المعجم العربي الأساسي" في المقدمة ببعض المعلومات الضرورية لمستخدميه، مثل النظام الصرفي في اللغة العربية، مما هو ذو صلة وثيقة ببنية المعجم ذاتها، ولمحة موجزة عن اللغة لعربية وطرائق تنميتها. كما ضمّ رموزا صرفية، مثل: مصدر، مفرد، جمع، جمع الجمع، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، مذكر، مؤنث، ولصيغ الفعل وتصاريفه، غير أن المعجم لم يشير إلى هذه الرموز إلا عند الاقتضاء لرفع اللبس. كما حرص على أن يبدأ المادة الفعلية بالماضي يليه المضارع، فالمصدر، ولا يذكر الوصف من الفعل إلا إذا كان غير قياسي، كأن يكون من نوع الصفة المشبهة وليس اسم الفاعل، ومثال ذلك: جمع أنسة (ات) صيغة مبالغة. أي أنه كان يشير إلى هذه الرموز عند عرض الحالات الشاذة والاستثنائية.

ويبدو أن "لاروس" (المعجم العربي الحديث) لخليل الجرّ ورفيقه من المعجمات العربية التي حاولت تطبيق البنيوية، وذلك عند تصنيفه أقسام الكلام، وفي بعض رموزه، فأشار في المقدمة إلى أقسام الكلام بأنها ستة: فعل، اسم، ضمير، صفة، ظرف، حرف، وأن لكل من هذه الأركان نظائر وأشباها تجري مجراها في سياق أحكام تدعى قواعد العربية، غير أنه ضمّن مقدمة المعجم رموزا نحوية وصرفية غلبت عليها التقليدية، مثل: جمع، جمع الجمع، صفة، فاعل، مصدر.

أما "المعجم الوسيط" فقد خلت مقدمته من ملخص للقواعد العربية وصرفها، أو بعض المسائل الإملائية، على غرار المعجمات العربية القديمة، إلا أنه كان يفتتح كل حرف بوجوه إعراباته ومعانيه، وبعض المسائل الكتابية والإملائية، ولا سيما في حروف الزيادة. كما افتقر إلى الرموز الصرفية ما عدا بضعة رموز، هي: رمز للجمع ورموز لبيان ضبط عين المضارع. كما لم يشر هذا المعجم إلى الأوزان الصرفية للمواد متنه. كما أنه تجنب ذكر الصيغ القياسية، مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم المرة، والمثنى، والجمع السالم، وغيرها. لكنه كان يشير إلى الحالات الاستثنائية والشاذة، من ذلك: مادة "ضيف" يستوي فيه المفرد والمذكر وغيرهما، ويجمع أيضا على أضياف وضيوف وضيوفان. والفرس واحد والخيول جمع أفراس. وفي "ابن عرس"

"ج بنات عرس (للمذكر والمؤنث). والمثنى لا يذكر في المعجم إلا أن يكون للإثنين في الاستعمال شأن خاص، مثل "المجنّبة": وكان في إحدى المجنبتين وهما جناحا العسكر. فالمعجم يركز على الشواذ وحسب.

كما أفاد المعجم من قرار المجمع في إطلاق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يُقَس، غير أن هناك صيغا أجازها المجمع على وزن "فُعالة" للدلالة على نفاية الشيء، إلا أن المعجم لم يوردها، مثل: الأكلة، والخراشة، والخياطة. إلى جانب إغفاله صيغا أخرى أجازها المجمع، مثل: التقييم، الودودي، والودويّ الرئيسي، المتحف (حيث أورد المتحف وحسب)، وحسناوات (أورد حسناء وحسب). وهناك صيغ كانت محصورة في صيغة المذكر، فأجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بها، ولكن المعجم لم يوردها، من ذلك: "معطار" أشار إلى أنها للرجال والنساء، مع أن المجمع أجاز "معطارة" بخلاف حال "مسكين" حيث أجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بـ "المسكين"، أورد المعجم "حيث أجاز المجمع تأنيث صيغة "فعلان"، فأغفل المعجم الصيغة المؤنثة التي أجازها المجمع فاكتفى بـ "غضبان" بينما ذكر "عطشان". إلى جانب صيغ أخرى شائعة في العربية المعاصرة، ولاسيما في لغة الإعلام، إلا أن المعجم أغفلها، من ذلك صيغة: "تفعيل" التي شاعت عنها مواد كثيرة، مثل: تجميد، تجنيد، ترشيح، تسريب، تسليح، تصعيد، تصويب، تصويت، وغيرها، بخلاف "المعجم العربي الأساسي" الي ذكر كثيرا من هذه الصيغ العربية المعاصرة.

وهنا نتساءل: ما مدى تطبيق الحداثة، وتحرير السماع، واتساع القياس في "المعجم الوسيط"؟ حيث يلاحظ أن تطبيق هذه المزايا في هذا المعجم قد اقتصر على تسجيل المصطلحات العلمية والفكرية والإدارية. أما المواد المحدثّة الشائعة في اللغة الأدبية، ولغة الإعلام، ولغة التحدث الرسمية عموما، والتي من المفترض أن تشكل معظم مواد المعجم اللغوي العام، فكانت قليلة جدا في هذا المعجم مقارنة بالمصطلحات التخصصية السابقة. وهذا الإجراء تعسف بحق الموروث اللغوي للغة العربية المعاصرة، ذلك أنه يمكن حفظ المصطلحات العلمية والفكرية والمعرفية الحديثة في معجمات المصطلحات، إلى جانب إمكانية حفظها في المعجمات اللغوية العامة قدر المستطاع. أما الموروث الأدبي واللغوي فتشكل المعجمات اللغوية العامة السجل الرئيسي لحفظه، فعلى هذه المعجمات أن تكون أكثر إيفاء لهذا الدور اللغوي، وذلك بإعطاء هذا المخزون الأدبي واللغوي الأولوية في التدوين، لأنه أحق بالتسجيل في المعجمات اللغوية من المواد الموسوعية.

كما نجد أن "المعجم الكبير" قد اكتفى من الرموز الصرفية برموز لبيان ضبط عين المضارع، ورمز للمجمع وحسب، وذلك على غرار "المعجم الوسيط".

وهكذا تغلب التقليدية والقلّة على الرموز الصرفية المستخدمة في معظم المعجمات العربية الحديثة، وليس ثمة استفادة تذكر من النظريات اللغوية الحديثة. كما اكتفت معظمها بعرض الحالات الشاذة والاستثنائية، تأثرا بالبنوية، وليس ثمة استفادة من النظريات الأخرى، كالتوليدية التي قدمت طرقا وقواعد

مختصرة لإيراد المواد القياسية. كما أن معظم المواد في المعجمات العربية الحديثة غير مصنفة صرفيا، بخلاف المعجمات الغربية التي تصنف معظم المواد. وسيعرض هذا البحث المعالجة الصرفية في معجم "ويدستر6" (1995) نموذجا عن المعجمات الغربية، حيث يلاحظ أن أقسام الكلام تأتي بعد النطق مباشرة، وتتضمن رموزها: الاسم، الفعل المتعدي (transitive)، الصفة، الظرف، الضمير، حرف الجر، حرف العطف (conjonction)، وصيغ التعجب (interjection)، أداة (article). أما إذا كان للكلمة أكثر من قسم، أو أكثر من معنى مختلف دلاليا، فإنه يصنف كل معنى في مدخل مستقل. أما إذا كان التعريف لكل أقسام الكلام متشابهة دلاليا، فتعرف الكلمة تحت مدخل واحد (مفرد). والتعريف لكل قسم من أقسام الكلام يصنف في نهاية التعريف. وكل صيغ التصريفات الشاذة من الأسماء، والنطق، والأفعال، والصفات، والظروف، تسجل مباشرة بعد رموز أقسام الكلام المصرفة من الصيغ (inflected)، وتكون مقدمة على الفاصلة، وعلى شكل رموز كالتالي: مؤكد (intensive)، مقارن (comparative)، اسمي (nominative)، مضارع، مضارع تام، اسم تفضيل (superlative)، وإذا كان الفعل شاذا يصنف في ترتيب تال، مضارع، مفرد، جمع، ماض، تام، مضارع تام، وغيرها.

وهكذا بعد دراسة التركيب على مستوى المفردة سينتقل البحث إلى معالجة التركيب على مستوى الجملة في المعجم.

تطور معالجة المعلومات النحوية في المعجم:

1- اقتراحات لتحديث المعلومات النحوية في المعجم: ظهرت دعوات واقتراحات عدة من أجل عرض المعلومات النحوية ومعالجتها، واختلفت هذه الاقتراحات باختلاف الاتجاهات اللغوية ومناهجها.

1-1- حيث دعا بعضهم إلى ضرورة عرض المعجم للدلالات المختلفة واستعمالاتها من خلال الاستخدام اللغوي²⁵. فقد جاءت هذه الدعوة متأثرة بالدراسات الوصفية، التي ركزت على دراسة اللغات الحية كما هي مستعملة فعلا. وبالتالي هاجم هذا الاتجاه المناهج التي كانت متبعة في المعجمات العربية القديمة التي كانت تعتمد إلى تسجيل اللغة وفق المعايير التي فرضوها، وانتقدوا معاييرهم تلك على ضوء المنهج الوصفي، فأروا أن القدماء شملوا بدراساتهم النحوية مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية، أي ما يقارب ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، وأن تلك الحقبة لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها، وأنها لابد أن تكون قد تطورت من نواح عدة. هذا من الناحية الزمنية، أما من الناحية المكانية فأروا أن القدماء عمدوا إلى جمع لهجات متعددة من اللغة نفسها، فخلطوا بينها، وحاولوا إيجاد نحو عام لها جميعا، مشيرين في ذلك إلى أن مثل هذه الاضطرابات المنهجية - أي لمخالفة للمنهج الوصفي - ليس قصرا على العرب وحدهم، بل على مناهج الأوروبيين القدماء أيضا، منهم النحاة الرومان الذين جمعوا في دراساتهم بين عصور عدة وكذلك فعل الإغريق عندما بنو نحوهم على لهجات مختلفة²⁶. كما جرى مثل هذا الاضطراب في أوروبا في العصر الحديث،

وذلك في القرن الثامن عشر عندما اقتنع الإنجليز بضرورة تنقية لغتهم، فيلاحظ أنه على الرغم من اتفاقهم على أن تكون اللغة الفصحى هي لغة الطبقات الراقية في لندن، إلا أنهم اختلفوا في زمن هذا النقاء؛ فبعضهم ردّ هذا النقاء إلى عصر تشوسر (1340-1633) بينما ردّه بعض آخر إلى العصر الإليزابيثي (1533-1633).²⁷

1-1-2 وثمة من دعا إلى أن يختص المعجم بتسجيل ما شدّ من النحو مما لا يمكن وضعه في قواعد عامة.²⁸ وجاءت هذه الدعوة متأثرة بالبنوية، وذلك اعتمادا على رأي أبرز زعمائها وهو "بلومفيلد" الذي رأى أن المعجم مكمل للنحو، وقائمة بالشواذ الأساسية. ويبدو أن مثل هذا الرأي قد أتى ردا على الانتقادات التي وجهت إلى البنوية؛ بأنه قد يصعب على المعجم أن يسجل مختلف الظواهر اللغوية، وعلى مختلف المستويات.

1-1-3- ورفض أتباع اتجاه آخر الاختصار على هذه الظواهر الشكلية، ورأى أن "القواعد – grammar" تعالج المعنى، طبقا للنظرية السابقة، حتى حدود المعجم، إذ يبدو دور المعجم في تحديده على مستوى الكلمة، حتى يصل به إلى حدود الدلالة التي تعالجه على مستوى اجتماعي يشمل الجملة والمجريات المحيطة بها، ذلك –لرايهم- أن المعنى الذي تدرسه القواعد هو المعنى الوظيفي وحسب (أي معنى يحدد وظيفة الصوت، فوظيفة الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم، فوظيفة المورفيم والصيغة، والأبواب النحوية).²⁹ واعتمادا على ذلك رأى أصحاب هذا الاتجاه أن المعجم والقواعد متكاملان، أي أنهما طريقتان لتناول المعنى من وجهتي نظر مختلفتين؛ فالمعجم عند هذا الاتجاه قمة القواعد وتاجها.³⁰ وجاء هذا الرأي متأثرا بنظرية "فيرث" الاجتماعية، التي ركزت على دراسة المعنى الاجتماعي من خلال سياق الحال، فرأت أنه للوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والصرفية والنظمية والمعجمية)، وأن يبين سياق الحال (المجريات) من شخصية المتكلم، وشخصية السامع، وجميع الظروف المحيطة بالكلام، وأن يبين نوع الوظيفة الكلامية من ثمن أو إغراء، ثم يذكر الأثر الذي يتركه الكلام، من ضحك أو سخرية أو تهكم...³¹ إلا أنه يصعب تطبيق هذه النظرية في المعجم، لطغيان العناصر الخارجة عن اللغة فيها، ويمكن الاستفادة من هذه التفصيلات في مجالات تطبيقية أخرى كمدال تعليم اللغات مثلا.

كما ظهرت الاقتراحات المتأثرة بالنظرية التحويلية التوليدية، لتعارض بعض مظاهر النظريات السابقة، فقد خالف مفهوم القاعدة التوليدية مفهوم القاعدة المعيارية، التي كانت تنص على السلوك اللغوي الواجب إتباعه للاستعمال الصحيح للكلام وفقا للأصول الموضوعية. أما القاعدة التوليدية فتعطي المعلومات اللازمة لتوليد كل الجمل الصحيحة والمحتملة الصياغة دون سواها في اللغة، أي أن القاعدة هنا تمنع توليد الجمل غير الصحيحة.³² كما خالفت التوليدية البنوية من ناحية استيعاب المواد والاختصار في المعجم، فقد اقتصر

المعجم عند البنيويين على قائمة من الاستثناءات والشواذ الأساسية، بينما ركزت التوليدية على عرض القواعد المطردة دون شرحها.

وانطلاقاً من هذه النظرية والنظريات الأخرى التي ركزت على دراسة تراكيب الجملة، كالوظيفية والتوزيعية، ظهرت دعوات واقتراحات عدة لتطوير المعجم العربي وتحديثه من ناحية تراكيب الجمل؛ فدعا أتباعها إلى ضرورة أن يبين المعجم سلوك المفردات النحوي مثل مواقع بعض المفردات في الجملة، وأن يعتني النحو في مقدمة المعجم بجميع العلاقات بين أصناف المفردات، ويتولى تبين الأصناف الفرعية وأقسامها كافة، وأن تنظم تلك المعلومات النحوية تنظيماً جيداً، بحيث يتيسر استخدام المعجم³³. فلا بد من رسم واضح لتكوين الجملة العربية ونظمها، وموقع الفاعل والفعل والمفعول والظرف فيها³⁴. ومثل ذلك جاء في توصيات ندوة الرباط (1981) حيث أوصت بأنه يجب أن تشمل مقدمة المعجم على النظام النحوي: عرض لأنواع الجملة العربية، وطريقة تركيبها، وموقع شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف)³⁵. كما اقترح بعضهم ضرورة أن يعتني المعجم الثنائي اللغة خاصة بتكوين جملة عربية ذات نظم سليمة وصياغة مقبولة إذا ما أرادوا التعبير بالعربية، من ذلك ضرورة التنويه بالأجزاء التي تتقدم وتتأخر وجوباً، وكذلك صيغ نحوية أخرى مثل: المثني وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة³⁶. فقد أخذوا على المعجمات أنها لا تزود القارئ بالمعلومات المتعلقة بترتيب المفردات في الجملة أو بتركيب العبارات³⁷.

كما دعا بعضهم إلى ضرورة أن يبين المعجم المفردات التي تتعلق بمقومات نحوية وبمقومات دلالية. فهكذا تتعين كلمة "رجل" بالمقوم النحوي بأنه "اسم"، وبالمقومات الدلالية بأنه "مادي، عضوي، حي، حيوان، إنسان، ذكر، راشد،..." مع العلم أن أنواع المقومات غير كافية لتفسير الخصائص الدلالية كلها. فإذا ما قابلنا مثلاً بين الجملتين "الرجل صادق" و"السמكة صادقة" فالأولى مقبولة من حيث الدلالة، بينما الثانية غير سليمة³⁸. أيضاً حقيقة الاسم "لا حي" لا يستعمل مع أفعال تضي عليه خصائص عاطفية أو فكرية، أي لا نستطيع أن نقول: "دهش الأثاث"، والأمر نفسه للنوع؛ فلا نستطيع القول: "أثاث جبان"³⁹. كما أن لكل كلمة خصوصيتها؛ فمثلاً قد يتوحد عدد من الأفعال مع الاسم؛ فهناك فرق في قولنا بين: ارتكب جريمة، واقترب جريمة، فهذا التحديد ضروري ولا سيما عند تعليم اللغة، وذلك استعمال الجمع الصحيح للتركيب، وإلا قد يسبب الخطأ في إنتاج اللغة وفي استقامة الأسلوب على الأقل⁴⁰، فلا بد هنا من ذكر "المميز" لتمييز بعض خصوصيات المواد اللغوية.

2-1- إشكالية معالجة الأدوات في المعجم: هناك مسألة نحوية تثير بعض الصعوبات عند معالجة المعجميين لها؛ ففي اللغة ألفاظ من نوع خاص لا تستقل بذاتها، ولا تدل على مفهوم مستقل وحدها، وإنما هي أدوات تربط بين ألفاظ المعاني، أو تحددها وتخصص معناها بنوع من التخصيص، كالحروف وبعض الظروف والضمائر وأدوات العطف والأسماء الموصولة وأدوات الاستفهام، وغيرها. فهي "ألفاظ ارتباط أو

أدوات "morphemes"⁴¹. وتدعى بالكلمات الوظيفية أو بالمسميات التالية: grammatical words, structure words, empty words function words وتحتل هذه الأدوات ذات الوظائف النحوية مكانا بارزا، وبرزت أهمية معالجة هذه الأدوات مع انتشار الدراسات البنيوية؛ فقد تضمن تطبيقات البنيوية لمفهوم المعنى في العمل المعجمي أمرين:

الأول: لا يجوز أن يقتصر المعجم على الأسماء والأفعال، بل عليه أن يسجل دلالة الأدوات أيضا.

الثاني: ينبغي في العمل المعجمي بيان الوظائف النحوية بالقدر الذي تسمح به طبيعة المادة، فالأفعال مثلا فيها اللازم والمتعدي، والتعدي لمفعول واحد أو أكثر، وأفعال تلزم البناء للمجهول، وأسماء للمذكر وأخرى للمؤنث. ويواجه المعجم صعوبة بالغة في معالجة هذه الأدوات، لتغيير معانيها ووظائفها، فرأى بعضهم أن الدراسة التاريخية تبين أن أمثال هذه الكلمات قد وصلت، في الأغلب إلى وظيفتها الحالية عن طريق بعض التغيرات الدلالية⁴². وعليه رأى بعضهم صعوبة في تعريف هذه الكلمات عن طريق العبارة الشارحة، أو التعريف الحقيقي. فالمعاريون دعوا إلى ضرورة بيان المعجم لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، والنص على الحرف الذي يتصل بالفعل، ونوع المفعول. واقترح آخرون وسائل أخرى هي بيان وظيفة الكلمة، وإعطاء أمثلة توضيحية لها⁴³. أو وضع الكلمة المشروحة في سياقات مختلفة مع مراعاة تحديد النماذج النحوية من خلال هذه السياقات (مثل تمييز الفعل اللازم من المتعدي، وذكر الحروف أو الظروف المقترنة بالأفعال)، وبيان التلازمات المتنوعة للكلمة؛ فحرف الجر هو الذي يقرر المعنى مثل، سلّم (إلى)، وسلّم (ل)، وسلّم (على)⁴⁴. وعليه دعا بعضهم إلى ضرورة معرفة المعجمي قواعد النحو وبخاصة القواعد المتصلة بحروف المعاني ومدلولاتها وأماكن استعمالها، وأثرها عاملة ومعمولة، ومتقدمة ومتأخرة، مذكورة ومحدوفة⁴⁵.

وكان التضمين (أي التوسع في التعدية واللزوم) من أوائل الموضوعات التي عرض لها مجمع القاهرة منذ إنشائه؛ ففي أثناء بحثه عن وسائل سلامة اللغة، والتوسع في أقيستها لجعلها أداة صالحة لنشر العلوم والفنون، وجد أن مسائل لزوم الفعل وتعدية بنفسه أو بحرف جر خاص دون حرف قد اختلف في تقديره اللغويون المحدثون، فأثر بعضهم الاقتصار على ما ورد من هذه الأفعال في المعجمات وبنى على ذلك أحكاما بالمنع بزعم أن هذا سماعي لا يجوز القياس عليه. وتبين للمجمع خطوهم لاعتمادهم على الأمثلة الجزئية الواردة في المعجمات⁴⁶. وكان قرار المجمع في التضمين بأنه: يؤدي الفعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى آخر أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم⁴⁷. فقد رأى المجمع أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

1-تحقق المناسبة بين الفعلين.

2-وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

3-ملاءمة التضمين للذوق العربي.

2-2-معالجة المعلومات النحوية في المعجمات العربية الحديثة: أشير سابقا إلى أن معظم المعجمات العربية

الحديثة تضمنت في مقدمتها ملخصا عن النحو اللغة العربية وصرفها، كما أن معظمها كانت تستفتح كل حرف بوجوه إعراباته وتصريفاته ولا سيما في أحرف الزيادة، وكذلك في الأدوات بأنواعها، من ذلك "المعجم الوسيط" الذي خلت مقدمته من ملخص عن نحو اللغة العربية، غير أنه ركز على وجوه إعرابات بعض أحرف الزيادة والأدوات في متنه، إلا أنه غلبت التقليدية على معالجاته، من ذلك عند ذكره إعرابات "إلا" بأنها أداة استثناء مع مثال توضيحي، قد أغفل أنها تأتي للحصر أيضا. بخلاف تعريفه لـ "أل" التعريف، حيث عرض معظم أشكال وقوعها بما في ذلك الأساليب النادرة كإشارته إلى مجيئه مع الفعل المضارع، مع أنه أسلوب نادر، لم يحفظ العرب منه سوى بضعة شواهد وردت في كتب النحو القديمة. ومن ناحية أخرى، ويلاحظ أنه على الرغم من إجازة المجمع لبعض الأساليب العربية المعاصرة إلا أن المعجم أغفلها، من ذلك إجازة المجمع تقديم "النفس" و "العين" على المؤكد إلا أن المعجم أغفلها، وكذلك إجازة المجمع استخدام "بينما" في وسط الجملة، لكن المعجم اكتفى بالشكل التقليدي لها أي بخص وقوعها في الابتداء وحسب. كما أغفل المعجم بعض الاشتقاقات من المواد الأجنبية التي أجازها المجمع، من ذلك: بَلْشَفَ، تَلْفَنَ، فَبَرَكَ، نَقَرَسَ، شِفْرَة، بَرْمَجَة، وغيرها. وأغفل أساليب أخرى أجازها المجمع، من ذلك: شباب واعد، صارحه الرأي وكذلك إغفاله استخدام "مادام" بمعنى الشرط، وعبارات أخرى مثل: بصفة كذا، أو بوصف كذا، بصورة كذا، أو بشكل كذا. وتراكيب معاصرة لـ "خاصة" و "خصوصا"، وكذلك إغفاله أسلوب تقديم "كاد" على أداة النفي، وأساليب أخرى مثل: "لعب الكرة" و "لعب دورا" (فالفعل اللازم "لعب" لم يجر ما بعده بحرف الجر هنا، وكذلك تراكيب مؤلفة من اقتران اسمين في التعبير مثل: صاروخ أرض جو -أو- صاروخ جو أرض. وإدخال "أل" على حرف النفي المتصل بالاسم في لغة العلم، مثل: اللا هوائي. وكذلك "لا" المركبة مع الاسم المفرد، مثل: لا أخلاقي، لامعقول، لاشعوري⁴⁸. مثل هذه الأساليب وغيرها مما أجازها مجمع القاهرة أغفله معجمه الوسيط"، إلى جانب إغفاله أساليب عديدة أخرى سارية في العربية المعاصرة.

وهنا نتساءل: ما مصير هذه التراكيب والأساليب العربية المعاصرة، وهذا الموروث اللغوي الأدبي إن لم تخزن في معجماتها؟ أم أن الحدائث تقتصر على تسجيل المصطلحات العلمية والمعرفية والفكرية وحسب؟ علما أن مثل هذه المصطلحات تسجل عادة في معجمات متخصصة إلى جانب تسجيلها في هذه المعجمات اللغوية العامة.

كما يلاحظ تأخر معظم المعجمات العربية الحديثة من الناحية النقدية أيضا، لخلوها من الرموز التي تصنف المواد نحويا وصرفيا، فأحيانا تكتفي بعض المعجمات، بإيراد صيغ نحوية أو اشتقاقية متنوعة للمادة دون

تصنيفها نحويًا أو صرفيًا، إنما تكتفي بشرحها بشكل دوري، من ذلك ما جاء في "المعجم الوسيط" في مادة (أثم): أَثَمًا، وَأَثَامًا، وَأَثِيم، وَأَثَم، وَأَثوم. أَثَمُهُ: إِثَامًا: أَوْقَعَهُ فِي الْإِثْمِ. أَثَمَهُ: عَدَّهُ أَثَمًا. تَأَثَمَ: تَجَنَّبَ الْإِثْمَ...

خاتمة:

وهكذا غلب الأسلوب التقليدي في معالجة المعجمات العربية الحديثة للمعلومات النحوية على الصعيدين اللغوي والتقني، وعلى المستويين الصرفي والنحوي مقارنة بما توصلت إليه النظريات الحديثة، وبما طبقته بعض المعجمات الغربية، كمعجم "ويبستر 6" (1995) الذي كان يعرض التنوعات النحوية المختلفة المدخل، مرتبة وفق الترتيب الألف بائي في نهاية المدخل، فمثلا في نهاية مادة "pass" يذكر بعض التنوعات النحوية لها مثل: passer (n), pass of، ويكون كل مدخل معقبا بالتعريف أو عبر إشارة، عدا حالة "صلة الموصول junction" التي تكون معقبة بمعلومة تتعلق باستعمالها ووظيفتها، وكذلك في "صيغ التعجب interjection" التي تكون ملحقة بمعلومة تهتم بالسياق الذي تستعمل فيه، مع شرحها.

الهوامش:

- ¹: ياقوت محمد سليمان، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط3: 1994، ص253.
- ²: صافية زفني، التطورات المعجمية والمعجمات اللغوية العامة العربية الحديثة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2007، ص210.
- ³: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1956، ص718، 719.
- ⁴: إبراهيم السامرائي، مع المصادر في اللغة والأدب، دار الفكر، بيروت، 1983، ج3/ 306.
- ⁵: عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، ص145.
- ⁶: المرجع نفسه، ص160.
- ⁷: محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1986، ص156، 157.
- ⁸: علي القاسمي، المعجم العربي الأحادي للناطقين باللغات الأخرى، ندوة صناعة المعجم الغربي لغير الناطقين بالعربية، المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1981، ص256.
- ⁹: العايد أحمد، في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1987، ص562.
- ¹⁰: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1973، ص329.
- ¹¹: المرجع نفسه، ص39.
- ¹²: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم الحديث، جامعة الرياض، 1975، ص80.
- ¹³: المعجم العربي الأحادي للناطقين باللغات الأخرى، (اللسان العربي)، 12/ 02/ 1978، ص10.
- ¹⁴: علي القاسمي، صناعة المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، ص256.
- ¹⁵: علي القاسمي، اللسان العربي، ص10.

- ¹⁶: المرجع نفسه، ص10.
- ¹⁷: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب 1979، ص218.
- ¹⁸: محمود فهي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1955، ص142.
- ¹⁹: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، دار توبقال، المغرب، 1986، ص369.
- ²⁰: القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص75.
- ²¹: القاسمي، اللسان العربي، ص10.
- ²²: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص329.
- ²³: القاسمي، صناعة المعجم العربي للناطقين بالعربية، ص6، 8.
- ²⁴: عبد الباقي ضاحي، المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون، مكتبة الزهراء، القاهرة 1992، ص146.
- ²⁵: عبد الرحمن عفيف، في المعجمية المعاصرة، (من قضايا المعجمية العربية المعاصرة)، دار الغرب الإسلامي، تونس 1992، ص400.
- ²⁶: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب، 1980، ص26، 27.
- ²⁷: السيد داود حلبي، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر، مطبعة الكويت 1978، ص39.
- ²⁸: أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة لعربية، اسكندرية، ط2: 1966، ص94.
- ²⁹: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص228.
- ³⁰: المرجع نفسه، ص267، 268.
- ³¹: محمود السعران، علم اللغة، مطبعة الروضة، دمشق، 1994، ص312.
- ³²: ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام)، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط2: 1982، ص202، 203.
- ³³: الفاسي الفهري، المعجمية والتوسيط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1997، ص29.
- ³⁴: القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص75.
- ³⁵: القاسمي، اللسان العربي، 16/02، ص16.
- ³⁶: القاسمي، صناعات المعجم العربي لغير الناطقين بالعربية، ص05.
- ³⁷: المرجع نفسه، ص257.
- ³⁸: عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية التحولية، دار الطليعة، بيروت، ط2: 1988، ص54.
- ³⁹: القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص79.
- ⁴⁰: عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحولية، ص56.
- ⁴¹: محمد أحمد، المعاجم اللغوية، أبو الفرج ص84.
- ⁴²: محمود السعران، علم اللغة، ص286.
- ⁴³: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، مصر 1998، ص93.
- ⁴⁴: أحمد شفيق الخطيب، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، ندوة في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الإسلامي، تونس 1987، ص625.

⁴⁵: معي الدين عبد الرزاق، العمل المعجمي بين علوم اللغة العربية، مجلة المجمع العراقي، مجلد 16، 1968، ص 05.

⁴⁶: عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص 153.

⁴⁷: معي الدين عبد الرزاق، مجلة المجمع، مجلد 18، ص 181.

⁴⁸: عدنان الخطيب، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 300.